# "مؤسسة غزة الإنسانية"

## قراءة في الإبادة الجماعية من القاعدة

نوفمبر ٢٠٢٥م

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

## 1. مقدمة

تأسست "مؤسسة غزة الإنسانية" في شباط/ فبراير 2025 كمنظمة أمريكية مقرها في ولاية ديلاوير، وذلك بدعم مُباشر من إدارة دونالد ترامب وحكومة الاحتلال الإسرائيلي. أتت المؤسسة نتيجةً لمخطط بين المسؤولين الإسرائيليين وشركات أمنية أمريكية خاصة تضم ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وتمثل هذه المؤسسة خروجاً جذرياً عن العمل الإنساني المُتعارف عليه وذلك من خلال إدخال عناصر أمنية مُسلحة للعمل على أرض غزة، بما شكل أحد أدوات عسكرة تقديم المُساعدات الإنسانية.[1] وفي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، أعلنت المؤسسة إنهاء عملياتها في قطاع غزة، وسط تصاعد الانتقادات الحقوقية والدولية لطبيعة دورها.

منذ بداية الحديث عن إنشاء المؤسسة أصدرت مُنظمات حقوقية ودولية تقارير ومناشدات أعربت فيها عن قلقها حيال الهدف الحقيقي من تأسيسها والمُتمثل باستخدامها كأداة للإبادة الجماعية. وقد دعت هذه الجهات إلى حل المؤسسة بشكل فوري،[2] لما تحمله من أجندات عسكرية وجيوسياسية تنتهك القانون الدولي وتُساهم في الإفلات من العقاب، نظراً لوجود كيانات غير حكومية غير معروفة تُساهم في عمل المؤسسة.[3]

وفقاً لتقارير صادرة عن جهات رسمية فلسطينية في قطاع غزة، فإن مؤسسات توزيع المساعدات التي تشرف عليها مؤسسة غزة الإنسانية لا تعمل كمؤسسة إغاثية مستقلة، بل تُعد واجهة أمنية وسياسية إسرائيلية – أمريكية. وأكدت هذه الجهات أن عمليات توزيع المساعدات تُدار بشكل يخالف القانون الدولي الإنساني، مع غياب أي رقابة دولية على آليات التنفيذ، ما أدى إلى تعرض العديد من المدنيين للاغتيال أثناء تواجدهم في مراكز التوزيع.[4]

ويتناول هذا التقرير "مؤسسة غزة الإنسانية" من حيث التأسيس وتسليط الضوء على دور القطاع الخاص وموظفي المؤسسات الأمنية السابقين في الولايات المُتحدة ورجال الأعمال المتورطين في

الإبادة الجماعية. كما يتناول تقاطع دور المؤسسة مع الخطط الإسرائيلية والأمريكية للتهجير القسري والتجويع، ويُسلط الضوء على التداعيات السياسية والإنسانية لعمل هذه المؤسسة. بالإضافة إلى الخاتمة التي تتضمن النتائج والتوصيات ذات الصلة.

## 2. التأسيس

لعبت مجموعة بوسطن الاستشارية، التي تتخذ من ولاية ماساتشوستس مقراً لها، دوراً في إنشاء "مؤسسة غزة الإنسانية"، وذلك في إطار تنسيق أمريكي–إسرائيلي هدفه عرقلة عمل المنظمات والهيئات الدولية العاملة في المجال الإغاثي. ولم يقتصر دور المجموعة على التأسيس فحسب، بل ساهمت أيضاً في خُطط مرتبطة بالتطهير العرقي في قطاع غزة، وكانت لها مقترحات بشأن تهجير الفلسطينيين وإعادة توطينهم.[5]

لم يقتصر تأسيس "مؤسسة غزة الإنسانية" على مجموعة بوسطن فقط، بل أن شركات أمنية خاصة ومؤسسات استثمارية ولوجستية أخرى كانت قد ساهمت في ذلك. فيما يتعلق بالشركات الأمنية تبرز شركة Safe Reach Solutions (SRS) والتي تُعرف نفسها بأنها "شركة مُتعاقدة لتأمين إيصال المُساعدات الإنسانية إلى غزة." ولكن في الحقيق تضطلع هذه الشركة بمهام عسكرية واستخباراتية وتشمل هذه المهام: تشغيل نقاط التفتيش، معالجة البيانات والصورة الملتقطة من الكاميرات والطائرات المُسيرة والأقمار الصناعية.[6]

وبالنسبة لشركة Safe Reach Solutions، فقد أسسها فيليب رايلي، وهو ضابط استخبارات أمريكي متقاعد آخر، شغل العديد من المناصب في وكالة الاستخبارات المركزية CIA، بما في ذلك منصب كبير الضباط شبه العسكريين للوكالة في أفغانستان.[7] كما شغل رايلي

منصب نائب رئيس شركة Constellis، الناتجة عن اندماج شركة أخرى مع Academi، العلامة التجارية الجديدة لشركة Blackwater الأمريكية، المقاول الذي اتهم بارتكاب مذبحة في العراق عام 2007. ويُعد جو ليتوال، المسؤول الكبير الآخر في SRS، قد أدار سابقاً وحدة النخبة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.[8]

من الشركات الأخرى ذات الطابع الأمني تبرز شركة UG Solutions والتي تأسست في عام 2023 ويقع مقرها في دافيدسون، نورث كارولينا، تعمل في مجال الأمن الخاص وتلعب الشركة دوراً حاسماً في غزة من خلال توفير طاقم لتشغيل نقاط التفتيش عند تقاطعات رئيسية داخل القطاع، حيث يتم توظيف مقاولين أمريكيين سابقين من قوات العمليات الخاصة لمراقبة المركبات وفحصها. من بين الأسماء المتورطة والتي تمّ تداولها، برز Jake Wood كأحد المسؤولين التنفيذيين.[9]

فيما يتعلق بالكيانات التي تُساهم في الاستثمار والتمويل تبرز شركة McNally Capital ومقرها في شيكاغو. لعبت الشركة دوراً محورياً في دعم تأسيس Safe Reach Solutions (SRS)، وهي شركة ربحية أُنشئت في ولاية وايومنغ في تشرين الثاني 2023 لتكون المتعهد الرئيسي في إدارة عمليات "مؤسسة غزة الإنسانية".[10]

وعلى الرغم من ظهور تقديرات أفادت بتراجع الشركة عن انخراطها في عمليات توزيع المُساعدات إلا أنّ رسالة لمجموعة من النواب في الكونغرس الأمريكي تُشير استمرار تورطها في الانتهاكات الناجمة عن طريقة توزيع المُساعدات الإنسانية والهدف الحقيقي منها، وذلك في رسالة تمّ توجيهها إلى شركتي Solutions (SRS) وUG Solutions (UG)، وتوجيه نسخة

من الرسالة إلى شركة McNally Capital للاستفسار حول طبيعة المهام والأعمال التي تُساهم بها في قطاع غزة.[11]

كما يُلاحظ أن McNally Capital تمتلك علاقات مؤسسية مع Orbis Operations، وهي شركة استشارات أمنية أسسها مسؤولون سابقون في الاستخبارات والجيش الأمريكيين، وقد استحوذت عليها في 2021. وتكشف هذه الشبكة من الشركات والعلاقات أن McNally Capital ليست مجرد مستثمر مالي، بل فاعل محوري في البنية المؤسسية التي أسست ودعمت "مؤسسة غزة الإنسانية".[12]

على المستوى اللوجستي تمّ رصد تورط شركات محلية فيما يتعلق بآلية توزيع المُساعدات عن طريق "مؤسسة غزة الإنسانية" حيث برزت شركة Three Brothers كواجهة أولية للتعامل مع السكان في مراكز توزيع المُساعدات. وتولت الشركة مهمة التوزيع، وتسجيل أسماء المواطنين. وفي هذا السياق، ذكرت تقارير صحفية بأن مالك الشركة محمد خزندار معروف جيداً لدى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وله تاريخ طويل من التعاون معها، وكانت شركته ضمن خمس جهات مُنحت من قبل سلطات الاحتلال امتيازاً حصرياً لإدخال السلع التجارية إلى غزة في وقت سابق من الحرب، ما منحها احتكاراً للسلع وبيعها بأسعار مرتفعة.[13]

وبحسب مجلس جنيف للحقوق والحريات، فإن العمال الفلسطينيين الذين تشغّلهم شركة Three Brothers أُجبروا على العمل في ظروف تشبه العبودية الحديثة، حيث أُرغموا على فرز وتحميل صناديق المساعدات تحت إشراف مباشر من القوات الإسرائيلية و"خدمة المرتزقة الأمريكيين". وتعرض هؤلاء العمال لتفتيش مهين من قبل الجنود الإسرائيليين، ولم يتلقوا أي أجور، بل حصلوا فقط على بعض السجائر ووجبة يومية واحدة كتعويض، وفقاً للمجلس استناداً إلى شهادات قال إنه تحقق منها.[14]

## 3. دور "مؤسسة غزة الإنسانية" في الإبادة الجماعية

شكلت "مؤسسة غزة الإنسانية" منذ بداية عملها داخل قطاع غزة أداةً أخرى للإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي. وشاركت هذه المؤسسة بصورة مباشرة في سياسات التجويع والقتل من خلال فرض آليات توزيع للمساعدات أجبرت المدنيين على التجمع في أماكن مكشوفة، ما أدى إلى وقوع مجازر دامية. إن هذا الدور لا يمكن اعتباره خطأ إدارياً أو إخفاقاً إنسانياً، بل هو مساهمة فعلية في ترسيخ سياسة ممنهجة للإبادة، الأمر الذي يضع المؤسسة والقائمين عليها أمام مسؤولية قانونية وأخلاقية تستوجب المحاسبة.[15]

في هذا السياق، من الضرورة بمكان التأكيد على أنّ جيش الاحتلال هو من أنشأ "مراكز توزيع المُساعدات" بنفسه، أواخر شهر أيار 2025،[16] ضمن آلية تقصر "توزيع المساعدات" على عدد محدود من المراكز تحت حراسة متعاقدين مسلحين، حيث يتوجب على الناس الحضور لاستلام المساعدات. وتمّ إنشاء أربعة مراكز، جميعها قريبة من مواقع عسكرية إسرائيلية، ثلاثة منها في أقصى الجنوب حيث يوجد عدد قليل من الفلسطينيين.[17]

مُنذ أنّ بدأت "مؤسسة غزة الإنسانية" بتشغيل مواقع توزيع مساعدات غذائية في جميع أنحاء غزة، انخفض عدد مواقع توزيع المساعدات من 400 موقع في إطار الاستجابة السابقة التي نسقتها الأمم المتحدة خلال وقف إطلاق النار إلى أربعة مواقع فقط، تحت إدارة المؤسسة التي تفتقر إلى الخبرة السابقة في المجال الإنساني. وتموضعت هذه المواقع داخل مناطق عسكرية تخضع لأوامر إخلاء عسكرية إسرائيلية، مع حراسة من قبل متعهدين مسلحين أمريكيين من القطاع الخاص، في حين يحتفظ الجيش الإسرائيلي بالسيطرة على محيطها الأوسع.[18]

ويهدف هذا النهج لتوزيع "المساعدات" إلى تقويض النظام المدني وتفكيك النسيج الاجتماعي في قطاع غزة، ويتم ذلك عن طريق جرائم التهجير القسري وإعادة تموضع السكان الفلسطينيين في مناطق غير قادرة على دعم الحياة المدنية. وتشير التحليلات إلى أن إسرائيل استغلت نظام توزيع

"المساعدات" لتحقيق أهدافها العسكرية والسياسية الاستراتيجية المُتمثلة بتفكيك النموذج المدني واستبداله بالنموذج العسكري، مما يجعل المساعدات أداة ضغط على السكان.[19]

وحددت تلك الآلية مدينة رفح كمركز رئيسي لتوزيع المساعدات، ليتقاطع ذلك في حينه بوضوح مع ما ورد في الخطة التي صادقت عليها حكومة الاحتلال بالتزامن مع بدء عمل "مؤسسة غزة الإنسانية"، والمتمثلة في دفع السكان من كامل أنحاء القطاع قسراً نحو الجنوب، واحتلال مناطق جديدة في القطاع والسيطرة عليها لفترة طويلة، ما يمهد الطريق بالفعل لتمرير مخطط التهجير خارج القطاع والذي أعلنت حكومة الاحتلال تبنيه في فبراير 2025.[20]

وفي هذا السياق تحولت مواقع توزيع المساعدات التي أنشأتها "مؤسسة غزة الإنسانية" إلى بؤر خطرة تُستدرج إليها الحشود المدنية في مناطق مفتوحة تخضع بالكامل للسيطرة العسكرية الإسرائيلية. وقد خلّفت هذه الآلية، خلال أسابيع قليلة من اعتمادها، المئات من الضحايا، في مشهد يكشف عن استخدام المساعدات كأداة تطهير عرقي تُسهم في إعادة هندسة التوزيع السكاني داخل القطاع. بما يتقاطع مع الخطة الإسرائيلية المعلنة بشأن إفراغ أجزاء واسعة من غزة وضمها إلى مناطق عازلة خاضعة للسيطرة العسكرية طويلة الأمد.[21]

## 4. التداعيات السياسية والإنسانية والقانونية

عمل جيش الاحتلال الإسرائيلي على تفكيك منظومة المساعدات الإنسانية بشكل متعمد، من خلال استبدال النظام القائم بآلية توزيع خاضعة للجيش لا توفر الحماية ولا تلبي الاحتياجات الأساسية، بل تُفاقم معاناة المدنيين. ووفق الخطة الجديدة، أجبر السكان على السير لمسافات طويلة عبر مناطق خطرة للوصول إلى مراكز توزيع عسكرية مسيّجة، تحول الازدحام فيها إلى مجازر متكررة. ومع انهيار النظام الصحي وعجز سيارات الإسعاف عن الوصول، ترك العديد من الجرحى لينزفوا حتى الموت، ما يعكس انتهاكاً صارخاً بالقانون الدولي الإنساني.[22]

وحسب شهود عيان فإن إعدام المدنيين المتواجدين في مراكز المساعدات الخاصة تمّ إما بالقصف أو بإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، مشيراً إلى أن هذه المراكز ساهمت في زيادة مخاطر المدنيين وتفاقم الوضع الإنساني الكارثي في غزة. وأمام هذا الواقع أفادت هيئة الأمم المتحدة بأن آلية التوزيع العسكري للمساعدات الإنسانية التي تتبعها إسرائيل تتعارض مع المعايير الدولية الخاصة بتقديم المساعدات.[23]

برز دور "مؤسسة غزة الإنسانية" كأداة استراتيجية في إعادة تشكيل الواقع السياسي والإنساني في قطاع غزة بعد الحرب. تلك المؤسسة التي أشرف عليها ضباط سابقون في الجيش الأمريكي وعملت تحت إشراف إسرائيلي مباشر، تُعد جزءاً من خطة إسرائيلية أوسع هدفت إلى إعادة تشكيل إدارة القطاع. حيث تسعى سلطات الاحتلال أنّ تُشكل شركات الأمن تلك نواة الإدارة المرجوة لتجنب الاحتكاك بالسكان.[24]

ظلت "مؤسسة غزة الإنسانية" حتى إعلان إغلاقها في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025م، تمارس عملها المرتبط بأجندات وخُطط الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والرامية إلى فرض التهجير القسري على الفلسطينيين وايقاع أكبر عدد من الضحايا يومياً في سياق الإبادة الجماعية، وذلك

على الرغم من دعوة منظمات أممية وحقوقية إلى تفكيك هذه المؤسسة كونها أصبحت أداة أساسية في الإبادة والجرائم المُرتكبة.[25]

تُبين المصادر الفلسطينية الرسمية حجم الجرائم التي تُساهم بها "مؤسسة غزة الإنسانية"، وذلك على مستويين: الأول، يتمثل باحتكار توزيع المساعدات الإنسانية وتجريد المنظمات الدولية من مهامها، ما فاقم من انتشار المجاعة وأدى إلى وفاة 399 مواطن من بينهم 140 طفلاً، كما بلغ عدد الضحايا من المواطنين الذين تمّ اغتيالهم وإعدامهم في طريق الوصول إلى نقاط "مؤسسة غزة الإنسانية" 2444 شهيد وأكثر من 17381 جريح، وذلك حتى تاريخ 9 أيلول 2025.[26]

وأمام هذا الواقع من الضرورة بمكان التأكيد على مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي والولايات المُتحدة الأمريكية عن تفشي المجاعة واستمرار الإبادة الجماعية وتنفيذ خُطط التهجير القسري، باستخدام "مؤسسة غزة الإنسانية" كأداة ضمن تلك الجرائم والمخططات. لا سيّما وأنّ عناصر الأمن من جنسية أمريكية "مراكز توزيع المساعدات الأمريكية-الإسرائيلية" قد مارسوا سلوكاً إجرامياً وعنصرياً ضد المدنيين الفلسطينيين، من حيث سوء معاملة وتعريضهم للخطر المباشر، إطلاق النار عليهم من قبل عناصر أمن أمريكيين داخل تلك المراكز.[27]

## 5. خاتمة

في ضوء ما تقدّم، يتّضح أن "مؤسسة غزة الإنسانية" لم تعمل في أي مرحلة كمؤسسة إغاثية مستقلة، بل شكّلت أداة عسكرية وسياسية استخدمت لتقويض حقوق الفلسطينيين وتنفيذ سياسات الإبادة الجماعية والتهجير القسري في قطاع غزة. وقد أظهرت الوقائع أن المؤسسة، وبدعم مباشر من الإدارة الأمريكية وتحت إشراف إسرائيلي، ساهمت في تقليص عدد نقاط توزيع المساعدات الإنسانية وفرض آليات توزيع خطرة أدّت إلى سقوط آلاف الضحايا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء.

عملت المؤسسة كأداة مركزية في تنفيذ سياسة الإبادة من القاعدة، وذلك عبر مسارين رئيسيين: أولاً، احتكار توزيع المساعدات الإنسانية بهدف التحكم بحركة المدنيين وتقييدها؛ وثانياً، تنفيذ عمليات الاغتيال والإعدام الميداني سواء داخل مراكز التوزيع أو على الطرق المؤدية إليها. وقد أدى هذا النهج إلى ارتفاع يومي في عدد الضحايا، إلى جانب تسهيل عمليات التهجير القسري لمجتمعات فلسطينية بأكملها.

كما رسّخت البنية التشغيلية للمؤسسة، القائمة على دمج المصالح العسكرية والاستخباراتية والتجارية، حالةً من الغموض في سلاسل المساءلة، وأسست لسابقة خطيرة في عسكرة العمل الإنساني. وقد ساهم هذا النموذج في تقويض حيادية الإغاثة الإنسانية، وفي تفاقم المجاعة، وانهيار البنى المدنية، وتوسيع نطاق سياسات الإخضاع والتهجير داخل القطاع.

وبناءً على ذلك، يصبح من الضروري تحميل الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية، إلى جانب الجهات الخاصة المشغّلة، المسؤولية القانونية والأخلاقية عن الانتهاكات المرتكبة عبر المؤسسة، بما في ذلك تورطهم المباشر في الجرائم المرتبطة بالإبادة الجماعية، والتهجير القسري، والقتل الممنهج للمدنيين.

## 6. توصيات

a. **التحقيق الدولي المستقل**: ضرورة فتح تحقيق دولي مستقل في عمل "مؤسسة غزة الإنسانية" وفي دور الجهات المتورطة فيها، بهدف تحديد المسؤوليات القانونية عن الجرائم التي ترقى إلى الإبادة الجماعية والتهجير القسري والقتل خارج نطاق القانون.

b. **استعادة حيادية العمل الإغاثي**: إعادة إدارة المساعدات الإنسانية إلى جهات محايدة وموثوقة دولياً، بما يضمن وصولها الآمن والعادل للمدنيين دون استغلالهم أو تعريض حياتهم للخطر.

c. **المساءلة القانونية**: إخضاع السلطات الإسرائيلية، والجهات الأمريكية الرسمية، والمتعاقدين الأمنيين والماليين المرتبطين بالمؤسسة للمساءلة القانونية بموجب القانون الدولي على دورهم في الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير.

d. **تعزيز الرقابة الدولية**: تنفيذ آليات رقابة صارمة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية على عمليات توزيع المساعدات في مناطق النزاع، بما يشمل المراقبة المستقلة والتقارير الشفافة وآليات المساءلة الملزمة.

e. **حماية الفئات الهشّة**: ضمان أن ترتكز آليات توزيع المساعدات على حماية المدنيين وإتاحة وصول متساوٍ وآمن، مع إعطاء أولوية للأطفال والنساء وكبار السن والفئات الأكثر ضعفاً.

f. **الشفافية والتوثيق**: إدراج آليات تحقق مستقلة وسلاسل واضحة للمساءلة في أي تدخل إنساني مستقبلي، بما يمنع استغلال المساعدات لأغراض عسكرية أو سياسية.

# 7. المصادر والمراجع

[1] Antonio Bhardwaj, “The Gaza Humanitarian Foundation, GHF, Aid Facade, Controversy, and International Arms Embargo Debates: A Crisis of Humanitarian Principles,” *Foreign Affairs Forum*, June 2, 2025, accessed August 20, 2025, https://www.faf.ae/home/2025/6/2/the-gaza-humanitarian-foundation-controversy-and-international-arms-embargo-debates-a-crisis-of-humanitarian-principles

[2] *Leading Aid and Human Rights Organisations Condemn the Gaza Humanitarian Foundation as a Dangerous, Politicised Sham*, ReliefWeb, accessed August 20, 2025, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/leading-aid-and-human-rights-organisations-condemn-gaza-humanitarian-foundation-dangerous-politicised-sham

[3] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "UN Experts Call for Immediate Dismantling of Gaza Humanitarian Foundation," August 5, 2025, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/08/un-experts-call-immediate-dismantling-gaza-humanitarian-foundation

[4] قناة المكتب الإعلامي الحكومي على تطبيق telegram، "بيان صحفي رقم (884) صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي"، (6 تموز 2025)، https://t.me/mediagovps/3731

[5] يارا إبراهيم، "فشلٌ كارثي في العمل الإنساني"، مركز *مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط*، 6 آب 2025، https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/07/consultants-on-death?lang=ar

[6] Uri Blau and Milan Czerny/Shomrim, “Report: US security firm overseeing Gaza aid also conducting intelligence operations,” *Ynet News*, May 25, 2025, https://www.ynetnews.com/article/skpsmyxgge

[7] Saher, “A New Aid Regime for Gaza: Humanitarian Facade, Military Core,” *Informed Comment*, May 17, 2025, https://www.juancole.com/2025/05/regime-humanitarian-military.html

[8] Cristina Mas, "Trump's Plan to Leave Humanitarian Aid to Gaza in the Hands of Mercenaries," *ARA*, May 29, 2025, https://en.ara.cat/international/trump-s-plan-to-leave-humanitarian-aid-to-gaza-in-the-hands-of-mercenaries_130_5389747.html

[9] Josh Robertson, "Military, MAGA and 'anti-government extremist' links behind shadowy Gaza aid agency GHF," *ABC News*, August 14, 2025, https://www.abc.net.au/news/2025-08-15/soldiers-spies-antigovernment-extremist-links-to-gaza-aid-agency/105602518

[10] Al Mayadeen English. "The flourishing business hiding behind Gaza aid: The Washington Post." Al Mayadeen English, July 22, 2025. https://english.almayadeen.net/news/politics/the-flourishing-business-hiding-behind-gaza-aid--the-washing

[11] Joaquín Castro, Peter Welch, Chris Van Hollen, and Sara Jacobs, "*Castro, Welch, Van Hollen, Jacobs Demand U.S. Security Companies Answer for Deadly Actions in Gaza*," U.S. Congressman Joaquin Castro, July 31, 2025, https://castro.house.gov/media-center/press-releases/castro-welch-van-hollen-jacobs-demand-us-security-companies-answer-for-deadly-actions-in-gaza

[12] Jacob Magid, "Chicago private equity firm has stake in logistics company involved in Gaza aid effort," *The Times of Israel*, June 6, 2025, 3:32 AM, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/chicago-private-equity-firm-has-stake-in-logistics-company-involved-in-gaza-aid-effort/

[13] Malaika Kanaaneh Tapper, "US contractor hires obscure Gaza group for aid rollout after local snubs," *Financial Times*, published 28 May 2025, link: https://www.ft.com/content/9dbbf0cb-cc29-4eba-aa9b-2c7c9dcf46e8.

[14] Tareq S. Hajjaj, "This is how the U.S.-run GHF tried to build a local network of 'aid collaborators' in Gaza," *Mondoweiss*, published 10 July 2025, https://n9.cl/0425t

[15] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، *مؤسسة غزة الإنسانية شريك مباشر في آلة القتل والتجويع الإسرائيلية وتجب محاسبتها والأفراد المسؤولين فيها*، (5 أيلول 2025)، متاح على الرابط: https://euromedmonitor.org/article/6756

[16] Anadolu Agency. *"Israeli Army Says It Established 4 Aid Distribution Centers in Gaza."* May 27, 2025. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/israeli-army-says-it-established-4-aid-distribution-centers-in-gaza/3581351

[17] PBS NewsHour. "The U.S.-backed Gaza aid plan has started operating. Why are so many humanitarian groups opposed to it?" May 27, 2025

https://www.pbs.org/newshour/world/the-u-s-backed-gaza-aid-plan-has-started-operating-why-are-so-many-humanitarian-groups-opposed-to-it

[18] منظمة أطباء بلا حدود، *هذه ليست إغاثة بل قتل مُمنهج*، (آب 2025)، ص 6، https://n9.cl/eb1fh8

[19] Forensic Architecture, *The Architecture of Genocidal Starvation in Gaza*, August 1, 2025, https://forensic-architecture.org/investigation/aid-in-gaza

[20] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، *"الخطة الأمريكية – الإسرائيلية لتوزيع المساعدات تخالف معايير العمل الإغاثي وتساهم في إخضاع سكان قطاع غزة لظروف معيشية قاسية بقصد اهلاكهم"*، (12 أيار 2025)، https://n9.cl/qpnuu

[21] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "مؤسسة غزة الإنسانية شريك مباشر في آلة القتل والتجويع الإسرائيلية وتجب محاسبتها والأفراد المسؤولين فيها"، (16 حزيران 2025)، https://n9.cl/7f9zu

[22] منظمة العفو الدولية، "غزة: بين التجويع والتعرّض لإطلاق النار – هذه ليست استجابة إنسانية"، (1 تموز 2025)، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/07/gaza-starvation-or-gunfire-this-is-not-a-humanitarian-response/

[23] هيئة الأمم المتحدة، "غزة: مكتب حقوق الإنسان يفيد بمقتل أكثر من 400 شخص حول مراكز الإغاثة الخاصة"، (24 حزيران 2025)، https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142691

[24] ستراتيجيكس، "دور "مؤسسة غزة الإنسانية" في معادلة قطاع غزة ما بعد الحرب"، (20 تموز 2025)، *Strategics think thank*، https://n9.cl/9mcek

[25] مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، "كيف "تنتهك" مؤسسة غزة الإنسانية حقوق الإنسان في القطاع؟"، (3 حزيران 2025)، https://n9.cl/kwteo

[26] قناة وزارة الصحة الفلسطينية على تطبيق telegram، (9 أيلول 2025)، https://t.me/MOHMediaGaza

[27] قناة المكتب الإعلامي الحكومي – غزة على تطبيق telegram، "اعتراف أمني أمريكي يفضح "مؤسسة غزة الإنسانية": انتهاكات واضحة وإطلاق نار على الفلسطينيين وسلوك عنصري يهدد حياة المدنيين"، (23 تموز 2025)، https://t.me/mediagovps/3762

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre


info@prc.org.uk

+44 2084 530919

prc.org.uk

prclondon

100H Crown House
North Circular Road, Ealing, NW10 7PN
London, United Kingdom